من استراتيجية الردع والاحتواء الى استراتيجية "الهجوم الوقائي"
تحول خطير في التفكير الاستراتيجي الامريكي بعد 11 أيلول/سبتمبر 2001

د.صالح ياسر

المفهوم والخلفية التاريخية – "الحرب الوقائية" و "الحرب الاستباقية"

بداية، لابد من الاشارة الى أن عقيدة **الحرب الوقائية** تمثل موضوعة كلاسيكية في الفكر الإستراتيجي الأمريكي، على الرغم من أن الكثير من الباحثين يرجعونها إلى فترة ما بعد 11 أيلول/سبتمبر 2001، عندما تعرضت الولايات المتحدة لهجمات على اراضيها. ولكن في واقع الأمر تضرب هذه العقيدة بجذورها في عمق التاريخ العسكري الأمريكي، إذ ارتبطت بـ "بناء الدولة والدفاع ضد الأخطار الخارجية"، حيث تبلورت كخطة أمنية في القرن التاسع عشر، كما تبناها جيمس مونرو **James Monroe** (خامس رؤساء الولايات المتحدة) في سياسته الخارجية في إطار التوسع في القارة الأمريكية [1]، وبقيت فكرة قوية في العقل الإستراتيجي الأمريكي حتى انتهاء الحرب العالمية الثانية، عندما كانت تشكل الطور الأول في تطور الإستراتيجية الهجومية الأمريكية التي يؤرخ لها في الفترة الممتدة من 1945 الى 1949، حين كانت أمريكا تحتكر امتلاك السلاح الذري في العالم، حيث شغلت اهتمام الأمريكيين ساسة وعسكريين، بل وحتى مدنيين، ضمن حلقات الصراع الآيديولوجي مع الإتحاد السوفييتي السابق. فقد ساد **الاعتقاد**، في دوائر الخبراء العسكريين والسياسيين الامريكيين المسؤولين عن التخطيط لمثل هذه الإستراتيجية، بأن الإتحاد السوفييتي - وهو الخصم الإستراتيجي- كان في طريقه إلى امتلاك قوة نووية، وحينئذ كان من المتعيّن على الغرب أن يواجه خطر الهجوم النووي، الذي كان من المحتمل أن يبادئ به السوفييت حسب اعتقاد هؤلاء، ومن هنا تبلور مفهوم "الحرب الوقائية"، على أنه كان يعني السعي نحو تدمير قوة الخصم والإجهاز عليها قبل أن تنمو في كامل أبعادها [2].

ومن جهة أخرى، هناك من يرى أنه لم يكن ظهور مفهوم "الضربة الاستباقية" أو "الحرب الوقائية" ومرادفاتها العديدة في السياسة الدولية حديثاً، بل يرجعه الى ما قبل منتصف القرن الماضي، العشرين. حيث يعتقد أصحاب هذا التوجه أن الهجوم الياباني على ميناء **"بيرل هاربر"** الأمريكي عام 1941 يدخل في نطاق "الضربة الاستباقية" التي سعت من خلالها **اليابان** لتحجيم القوة الأمريكية وضربها في عصب الحياة الاقتصادية التي كانت تنتعش من خلال هذا الميناء الحيوي [3]. لقد كانت الضربة الامريكية على مدينة هيروشيما اليابانية في 6 آب/أغسطس 1945 بمثابة بداية للعصر الذري، وثورة في الشؤون الاستراتيجية.

وبالمقابل يرى آخرون [4] أن **"العدوان الثلاثي"** على مصر عام 1956 كان بمثابة حرب استباقية أو ضربة وقائية لصالح فرنسا وبريطانيا العظمى التي رأت في تأميم قناة السويس من جانب مصر في زمن الرئيس المصري الأسبق **جمال عبد الناصر**، بمثابة تهديد مباشر لأمنهما ومصالحهما ويستوجب "ضربة

---

[1] قارن: محمد الهزاط، إستراتيجية الحرب الإستباقية الأمريكية، الجذور والأهداف، **"شؤون عربية"**، العدد 123 ، خريف 2005، ص 85 ولاحقا.

[2] قارن: إسماعيل صبري مقلد، **الإستراتيجية والسياسة الدولية: المفاهيم والحقائق الأساسية** (بيروت، مؤسسة الأبحاث العربية، سبتمبر 1979)، ص 124.

[3] "هجوم بيرل هاربر Attack on Pearl Harbor" هو عبارة عن غارة جوية مباغتة نفذتها البحرية الإمبراطورية اليابانية في 7 كانون الأول/ديسمبر 1941 على الأسطول الأمريكي القابع في المحيط الهادئ في قاعدته البحرية في **ميناء بيرل هاربر** بجزر هاواي. لقد غيّر هذا الحدث مجرى التاريخ ودفع الولايات المتحدة على دخول الحرب العالمية الثانية. كانت تلك الضربة بمثابة "ضربة وقائية" لإبعاد الأسطول الأمريكي في المحيط الهادئ عن الحرب التي كانت تخطط اليابان لشنّها في جنوب شرق آسيا ضد بريطانيا وهولندا. لمزيد من التفاصيل قارن:
https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A7%D9%84%D9%87%D8%AC%D9%88%D9%85_%D8%B9%D9%84%D9%89_%D8%A8%D9%8A%D8%B1%D9%84_%D9%87%D8%A7%D8%B1%D8%A8%D8%B1

[4] **"العدوان الثلاثي"** أو حرب 1956 كما تعرف في مصر أو أزمة السويس أو حرب السويس كما تعرف في الدول الغربية، هي حرب شنتها كل من بريطانيا وفرنسا وإسرائيل على مصر عام 1956.

استباقية" لاعادة الأمور الى نصابها دون سابق إنذار لذلك، فيما زعمت إسرائيل في حينه أنه ضربة استباقية لمنع مصر من استيعاب صفقة الأسلحة التشيكية التي عقدتها عام 1954 حتى لا تشكل تهديداً ضدها [5].

وهكذا واجه المسؤولون الامريكيون في حقبة ما بعد الحرب العالمية الثانية تحديات غير مسبوقة في التوصُّل إلى برنامج دفاعي، نظراً لأن التخطيط الاستراتيجي قد بلغ مستوى من التعقيد لم يكن متخيلاً في السابق، وتحتّم على المفكرين الاستراتيجيين **الموازنة** بين الأسلحة التقليدية و الأسلحة النووية، وبرز على إثر ذلك **العديد من القضايا مثل**: صياغة عقيدة عسكرية للاستخدام الاستراتيجي والتكتيكي للأسلحة النووية، وتطوير التقنية والبرامج اللازمة لتطبيق تلك العقيدة العسكرية، وتخصيص الموارد وتوزيعها بين القوات التقليدية والنووية، بل وبين الأسلحة النووية وكل فرع من فروع القوات التقليدية، وتقويم انعكاسات الاستراتيجية النووية على الجوانب الاجتماعية والسياسية والاقتصادية. وظلت هذه القضايا تمثّل تحدياً كبيراً للقادة الأمريكيين من المدنيين والعسكريين الذين بذلوا جهوداً مضنية للتوصّل إلى استراتيجية فعّالة، وتشكيل ملائم للقوات لاستتباب الأمن القومي على مدى طويل، وتضافرت جهود الإدارات الأمريكية المتعاقبة، وجهود القائمين على أمر التقنية المتطورة والميزانية، لإعادة النظر في العقيدة العسكرية الاستراتيجية والنتائج المترتبة على ذلك.

وفي هذه الفترة ارتبطت الحرب الوقائية بحلقة السباق نحو التسلح، حيث سعت الولايات المتحدة الى فرض سيطرتها على المجال العسكري، والاحتفاظ بخيار الضربة الأولى النووية ضد السوفييت، لتشكل بذلك المقاربة الأمريكية لاستخدام القوة العسكرية في فترة الصراع الآيديولوجي - الحرب الباردة- [6].

وفي خمسينيات القرن الماضي، ثار جدل بين المحللين العسكريين حول مدى ملاءمة الحرب الاستباقية. ونظراً لأن الحرب الاستباقية من صميم "عقيدة بوش"، فلابد من العودة الى الوراء للتعرف على الأفكار التي طُرحت في تلك المناقشات [7]، ولكن لابد من الانتباه هنا الى اختلاف التعريفات و تحتاج بالتالي الى ضبط منهجي. ففي الخمسينيات كان مصطلح **"الحرب الاستباقية"** يعني عملاً عسكرياً لا يُتخذ إلاّ بعد التيقُّن من أن تهديداً وشيكاً سيقع. في حين تقوم "عقيدة "بوش" على ما كان يُطلق عليه سابقاً **"حرباً وقائية"**، والتي عرّفها المفكر الاستراتيجي (**بيرنارد برودي**) في أواخر الخمسينيات من القرن الماضي بأنها: "هجوم مدبّر مسبقاً تقوم به دولة ضد أخرى، وهو عمل غير مبرر لأنه لم ينتظر وقوع اعتداء محدد، أو أي عمل علني آخر من جانب الدولة المستهدفة". علما أنه وفي أواخر الأربعينيات من القرن العشرين، كان بعض مسؤولي وزارة الدفاع الأمريكية قد طرحوا خيار الحرب الوقائية، ولكن هذه السياسة لم تجد تأييداً كافياً. فقد أعلنت إدارة الرئيس (**هاري ترومان**) أن الولايات المتحدة لن تقوم بشن الضربة الأولى "ما لم يثبت بالدليل القاطع أن تلك الضربة هي هجوم مضاد على ضربة في طريقها للوقوع أو يجري العمل لشنها"، وبمعنى آخر أنه لن تكون هناك **حرب وقائية**، وظلت **الحرب الاستباقية** هي البديل.

بالمقابل دفعت التحديات، التي فرضتها "الحرب الباردة"، الرئيس (دوايت آيزنهاور) للتفكير في عمل وقائي. وبحكم قلقه من المقدرات النووية الحرارية التي يمتلكها الاتحاد السوفيتي، والتكلفة الباهظة للمخصصات الدفاعية في الميزانية، فقد كتب مذكرة لوزير خارجيته حينذاك (**جون فوستر دالاس**)، مشيراً إلى أنه في ظل الظروف الراهنة قد "تضطر الإدارة الأمريكية للنظر فيما إذا كان واجبنا تجاه الأجيال القادمة يملي علينا بدء الحرب في اللحظة المناسبة التي نقررها أم لا". إلاّ أن رئيس هيئة أركان الجيش حينذاك (ماثيو ريدجيواي) رفض الحرب الوقائية، لأنها حسب وصفه "تعارض كافة المبادئ الأمريكية .. ويمقتها الأمريكيون.. ". وبعد بضعة شهور رفض الرئيس آيزنهاور أيضاً تلك الاستراتيجية

---

[5] قارن: ياسر قطيشات، **"الضربة الاستباقية" كاستراتيجية جديدة في العلاقات الدولية- الحرب على العراق نموذجاً**. متاح على الانترنيت على الرابط التالي:http://minbaralhurriyya.org/index.php/archives/2204

[6] لقد نصح الجنرال الأمريكي المشهور (أورفيل أندرسون) في هذا الصدد الرئيس الامريكي (هاري ترومان) قائلا: "إذا أردت أن تمنع وقوع الضربة عليك فبادر إليها"، ليتجه بذلك الفكر الإستراتيجي إلى تبني فكرة الهجوم التي تتضمن إلحاق أكبر قدر ممكن من الدمار بالخصم.

[7] لمزيد من التفاصيل قارن: هاري س. لافر، الحرب الاستباقية و تطور الاستراتيجية الدفاعية الامريكية؛ ترجمة احمد محمد علي عمران، **مجلة كلية الملك خالد العسكرية**، السنة 22 ، العدد 87 (ديسمبر 2006)، ص 50 – 56.

علناً على الأقل قائلاً: "إنني أرى أن الحرب الوقائية شيء مستحيل حالياً، وبصراحة لا أكترث لنصائح من يدخلون إلى مكتبي للتحدّث عنها".

لقد أوجدت هذه الأوضاع (التحديات، التي فرضتها "الحرب الباردة")، بيئة تجعل فكرة الحرب الوقائية تروق للبعض. وينطلق **مؤيدو** هذا التوجه من افتراض **حتمية** الحرب، ومقدرة الاستخبارات على تحديد الأهداف المناسبة، ويجادلون بأن شن حرب وقائية سيكفل مزايا مهمة، وستتمخض عنه نتائج حاسمة، ويقلل من فعالية العدو إن لم يبطلها تماماً!.

وعلى النقيض من ذلك، فإن **معارضي** الحرب الوقائية يحذّرون من أنها ستعمل على بدء الحرب على أساس ما يمكن أن يحدث.

وهكذا فإن رفض الرئيس الامريكي (**هاري ترومان**) ما طالبت به أقلية باتخاذ عمل وقائي ضد أهداف نووية سوفيتية، وفضَّل بدلاً من ذلك انتهاج استراتيجية الاحتواء "Containment Strategy" ، وهو ما أكّد عليه الرئيسان التاليان له. ولو أن الرئيس (ترومان) أو الرئيسين اللذين خلفاه على كرسي الرئاسة سلكوا مسلك الضربات الوقائية، لأصبحت الحرب الوقائية جزءاً من الموروث الأمريكي، وربما ترتب على ذلك رد نووي انتقامي من الاتحاد السوفيتي محدود أو أسوأ من ذلك. وهكذا كانت سياسة الاحتواء بداية لـ "حرب باردة" امتدت على مدى أربعة عقود ونصف تقريبا من الزمان، واتسمت بالتوتّر الشديد، وبظهور تحالفات مزعجة وصراعات إقليمية، إلاّ أن استراتيجية (ترومان) ومن تلاه من الرؤساء قد أفلحت في نهاية المطاف في مواجهة أكبر تحديّين من تحديات تلك الحقبة من الزمان، وهما: المحافظة على أمن الولايات المتحدة، ومنع وقوع حرب نووية.

وعلى الرغم من الدعوات الملحة من قبل رجال السياسة والجيش الموجهة لإدارتي الرئيسين (هاري ترومان) و (دوايت آيزنهاور) خلال السنوات الأولى لـ "الحرب الباردة" لشن حرب وقائية ضد الاتحاد السوفييتي، بحجة تفادي وقوع خطر من طرفهم في زمن لاحق، إلا أنها كانت محل دراسة ومناقشة واسعة، آلت إلى الرفض، بالنسبة لترومان، وشكل ذلك نقطة تحول حاسمة في الفكر الإستراتيجي الأمريكي أثناء تلك الحقبة. وهكذا تم انتهاج خط سياسي جديد، يتماشى مع الوضع الدولي وتناسبات القوى السائدة حينذاك، ويقوم على فكرة الاحتواء Containment تجاه "الخصم السوفييتي"، بدلا من المواجهة النووية.

ويعزو بعض الباحثين [8] ذلك الى تغير المعادلة عندما أصبح الاتحاد السوفيتي السابق يمتلك القدرة على الضربة الثانية، **وتغيّر** التوجه السياسي للإدارة الأمريكية في الخمسينات والستينات من القرن العشرين من فكرة الهجوم العسكري المسبق إلى إستراتيجيات الردع والاحتواء التي بقيت مطبقة طيلة سنوات "الحرب الباردة".

ويمكن الاتفاق مع الفكرة التي تقول أن **الانتقال** من إستراتيجية الحرب الوقائية إلى الردع والاحتواء كان محكوما- دون شك - بالظروف المحيطة بالقوى الدولية الكبرى وخياراتها السياسية وتوازن القوى الفعلي من جهة، ومن جهة أخرى بعنصر العقلانية في الموقف والسلوك، وهذا ما تجسد بالضبط في "أزمة الصواريخ الكوبية"، فلولا التعقل والحكمة المتبعة من قبل صناع القرار في كلا المعسكرين، لأفضى ذلك إلى حرب نووية مدمرة للطرفين، إضافة إلى حلول النظرية الإستراتيجية القائمة على افتراض القدرة على التدمير المؤكد عن طريق الضربة الثانية [9].

---

[8] قارن: بن عمار إمام، **الحروب الوقائية في الفكر الاستراتيجي الأمريكي – دراسة حالة العراق-**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر- بسكرة/الجزائر، السنة الجامعية 2007 / 2008، ص 45.

[9] كتب الكثير من الدراسات والابحاث حول ازمة الصواريخ الكوبية. لمزيد من التفاصيل قارن: د. ايناس سعدي عبد الله، **الحرب الباردة - دراسة تاريخية للعلاقات الامريكية – السوفيتية 1945 – 1963**، الطبعة الاولى (بغداد: اشوربانيبال للكتاب، 2015) وخصوصا الفصلين الرابع والخامس؛ كذلك:

Allison, Graham and Philip Zelikow *(1999). Essence of Decision: Explaining the Cuban Missile Crisis. New York: Addison Wesley Longman*.

Dobbs, Michael (2008). *One Minute to Midnight: Kennedy, Khrushchev and Castro on the Brink of Nuclear War*. New York: Knopf.

Robert S. Norris, *The Cuban Missile Crisis: A Nuclear Order of Battle October/November 1962*. A Presentation at the Woodrow Wilson Center, October 24, 2012.

ومن المفيد التذكير هنا بأن تتبع تاريخ نشأة الولايات المتحدة، يتيح الاستنتاج بان فكرة الحرب الوقائية ارتبطت بإستراتيجية الغزو والتوسع على المستوى القاري. فالمتتبع للسياسة الخارجية الأمريكية، خصوصا سلوكها بنزعتي التدخل والتوسع العسكري، يتبيّن تماما ارتباط فكرة المبادأة بالضربة الأولى First strike.

لقد لخَّص (بيرنارد برودي) الجدل الذي دار حول الحرب الوقائية في كتابه الذي نشر عام 1959 بعنوان: **"الاستراتيجية في عصر الصواريخ"** [10] ، حيث أشار إلى أن هناك **ثلاث نقاط رئيسة** تشكِّل جوهر ذلك النقاش:

أولاً: يقرّ الجميع بأن المقدرات العسكرية التعرضية للدولة إذا لم تعد كافية كوسيلة فعالة للدفاع، فلن تستطيع الأسلحة التقليدية أو النووية التصدي التام لهجوم مدمّر؛

وثانياً: تقرّ الغالبية بأن ذلك الهجوم سينجم عنه تدمير وإصابات لا تُطاق؛

وأخيراً: لا تلوح في الأفق مؤشرات على استحداث تقنية متطورة في المستقبل القريب لتحسين هذا الوضع.

ضرورة تحديد المفاهيم

من المتعارف عليه، منهجيا، أن هناك ضرورة لتحديد المفاهيم كأهم خطوة من خطوات البحث، لذا ثمة حاجة إلى تقديم بعض التعريفات المختلفة في مجال الإستراتيجية، وهذا بطبيعة الحال يسمح بتوضيح ما المقصود بـ "الحرب الوقائية". فمن أجل فهم "الحرب الوقائية" ينبغي معرفة ما يقصد بكلمة "وقائية" كصفة مقدمة للحرب. فالكلمة كما ذكرت في اللغة الإنكليزية Preventive صفة مشتقة أساسا من الفعل اللاتيني Praevenire الذي يقصد به منع شيء ما من الحدوث [11].

ولا نريد الدخول في حرب المفاهيم ولكن ما نود الاشارة إليه هنا هو كثرة التعاريف الخاصة بـ "الحرب الوقائية" [12]. غير ان ما يمكن استنتاجه من هذا النوع من الحروب من ناحية الهجوم، هو أنها لا تعني الرد على هجوم الخصم لتصبح بذلك استخداما للقوة كأداة دفاعية ضد الهجوم الموجه إليها، أو دفعا للتهديد الذي تستشعره لمصالحها، وإنما **الافتراض** بوجود الخطر كباعث للجوء الى الحرب. وهنا يرى المفكر المصري المعروف **د.إسماعيل صبري مقلد** أن "الحرب الوقائية" تعتبر المظهر الرئيسي لتخطيط الإستراتيجية النووية على الأساس الهجومي البحت، حيث يسعى طرف معين إلى تبني هذه الإستراتيجية التي تضمن إلحاق أكبر قدر ممكن من الدمار بالخصم، ويعتبر ذلك بمثابة البديل الأفضل للإستراتيجية الدفاعية، بصرف النظر عما يوضع تحت تصرف هذه الإستراتيجية من إمكانيات [13].

في حين هناك من الباحثين من يعرّف "الحرب الوقائية" بأنها: "هي ذلك الهجوم الأحادي الجانب الذي يقضي على تأثير إمكانية هجوم الخصم المحتمل في المستقبل، بمعنى أن القوة العسكرية تستخدم ضد بلد لمنع تهديد يمكن أن يطرحه في المستقبل، والذي يثير مخاوف البلد المهاجم، ليغدو السبب الجوهري لهذه الحرب ليس في التهديد الحاضر من قبل الخصم، وإنما الافتراض بنواياه الممكنة مستقبلا" [14].

---

[10] Bernard Brodie, *Strategy in the Missile Age*. Princeton University Press, 1959.

[11] لمزيد من التفاصيل قارن: الطاهر الأسود، **"نشأة وتطور استراتيجيا الحرب الاستباقية"**، آب 2003 . متوفر على الرابط التالي:
http://www.al-moharer.net/moh156/taher_elaswad156.htm
كذلك: Luban David, « preventive war», *philosophy and public affairs*, vol 23, n3. 2004.

[12] لمزيد من التفاصيل حول هذه النقطة قارن: بن عمار إمام، **الحروب الوقائية في الفكر الاستراتيجي الأمريكي – دراسة حالة العراق-**، مصدر سبق ذكره، ص 18 ولاحقا ؛ كذلك: سوسن العساف، **إستراتيجية الردع :العقيدة الأمريكية الجديدة والاستقرار الدولى** (بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، ط 1، 2008)، مصدر سبق ذكره؛ كذلك: حسام سويلم ، الضربات الوقائية فى الإستراتيجية الأمنية الأمريكية الجدية، **مجلة "السياسة الدولية"**،العدد 150، اكتوبر2002.

[13] إسماعيل صبري مقلد، **الإستراتيجية والسياسة الدولية: المفاهيم والحقائق الأساسية**، مصدر سابق، ص 124

[14] Juan Carlos Iscara, "*Why preventive war is immoral?*", May 2003, available at: www.sspx.org/against-the-sound-bites/might-is-not-right.htm-53K.

وتتيح الملاحظات السابقة القول ان هذه التعاريف، (وما يماثلها)، توحي بتوفر كلا من عنصري **التهديد والخوف** من تحركات العدو المستقبلية من جهة، وطبيعتها العسكرية من جهة أخرى، وهذا يعكس دون شك المفهوم التقليدي للحرب الوقائية، خاصة ذلك الذي كان سائدا طيلة فترة "الحرب الباردة". غير أنه و بتغير طبيعة القوة في العلاقات الدولية، ونشوء علاقات قوة وصراع جديدة بين الفاعلين على المستوى الدولي، لم يلبث وأن طرأ تحول في صياغة مفهوم مناسب لهذه الحرب في الفكر الإستراتيجي الأمريكي، هذا إلى جانب إعادة النظر في شكل التهديدات والأخطار الجديدة التي تدعوا إلى تبني حربا وقائية ضدها [15].

وفي هذا السياق يشير نائب مستشار الأمن القومي السابق للولايات المتحدة (جيمس ستينبرغ James Steinberg) في دراسة له إلى أن العمل الوقائي Preventive action، يقتضي توفر ظروف دافعة له، وقد اختصرها في النقاط التالية [16]:

- أن يكون ضد الإرهابيين.
- أن يستهدف إزالة مقدرات تمثل خطرا.
- أن يكون بهدف التدخل في حالة الدول الفاشلة.
- أن يكون استخدامه لتغيير النظام.

لقد طور الباحثون الاستراتيجيون الأمريكيون **(ستيفن كزياك)** و **(أندرو كربيمفتش)** و **(مايكل فيكرز)** مبدأ (**الحرب الاستباقية** Pre-impativeWar) أو (**الحرب الوقائية** PreventiveWar) بصفته الوجه الآخر لهذه الاستراتيجية السياسية بعد 2001 [17].

وفي الولايات المتحدة، يحدد هذا **المفهوم** بأنه "*ذلك النوع من النشاطات العسكرية الهادفة إلى تحديد، وتحّييد أو تدمير أسلحة الدمار الشامل التي يمتلكها الآخرون، قبل أن يتمكنوا من استخدامها*". وتعني هذه الملاحظة أن "الحرب الوقائية" عبارة عن عمل عسكري، تبادر إليه دولة ذات مقدرات عسكرية متفوقة ضد دولة أخرى (أو جماعات اخرى)، لأن الدولة الأولى ترى أن الدولة الثانية (أو الجماعات الثانية) المستهدفة تشكل تهديدا، ليس بالضرورة وشيكا وإنما محتوما التصدي له في أقرب وقت، وهذا ضمن حسابات تقع في المستقبل على أساس **التكهن والافتراض** لا أكثر.

ويصف الأمريكيون، أنصار هذا المفهوم، الحرب التي يبشّر بها هذا التعبير بأنها (**دفاع وقائي**) أو (**ردع متمدد**). لكن خصومه يقولون إنه مجرد **نسخة جديدة من "ديبلوماسية البوارج الحربية" !**

ويقول الباحثون الاستراتيجيون المشار إليهم أعلاه أنه يمكن تحديد المصلحة القومية في هذا العصر الجديد على مستويات ثلاثة:

- **مصلحة البقاء**، التي من دونها تتوقف أمريكا كما نعرفها عن الوجود؛
- **المصالح الحرجة** والتي هي أبعد بخطوة عن مصلحة البقاء؛

---

[15] بن عمار امام، **الحروب الوقائية في الفكر الاستراتيجي الامريكي – دراسة حالة العراق -** ، مصدر سابق، ص 19.

[16] James Steinberg, "Preventive Force in the US National Security Strategy", *Survival*, 47, (Winter 2005-2006). Available at:http://www.comw.org/qdr/preventivewar.html

[17] من المفيد التذكير بانه يتم في الفكر الاستراتيجي الامريكي التمييز بين مفهوم "الحرب الإستباقية" و مفهوم "الحرب الوقائية". فتعرف **الحرب الاستباقية** على أساس أنها "هجوم يتم على اساس، وجود دليل قاطع بأن العدو يعد هجوما وشيكا بالوقوع Imminent "، على خلاف **الحرب الوقائية** التي " تتم مباشرتها على **اعتقاد** أن الصراع العسكري وإن لم يكن وشيك الوقوع، إلا أنه محتوم، ويكون لتأجيله أخطار كبرى". لمزيد من التفاصيل قارن:

Joint Chiefs of Staff, *Department of defense dictionary of military and associated terms*, Washington, D.C. 2004; P 415, available at: www.dtic.mil/octrine/jel/doddict

- **المصالح المهمة** التي تؤثر على العالم حيث مجال عمل الولايات المتحدة.

وبحسب هؤلاء الباحثين فإن **تحقيق** هذه الأهداف في هذا العصر الجديد، يستلزم أن تكون **الأولويات** كالآتي:

أولاً: الدفاع عن الولايات المتحدة والتأكد من أنها غير معرضة لمخاطر العصر الجديد. ويشكل منع انتشار أسلحة الدمار الشامل الأولوية القصوى في سياسة الأمن القومي الأمريكي في ربع القرن المقبل. وفي ضوء المخاطر الجديدة الناجمة عن انتشار أسلحة الدمار الشامل والإرهاب، يرى هؤلاء الباحثون انه يجب أن يكون تركيز الولايات المتحدة على كيفية الاحتفاظ بقوة ردع قوية تجاه كل أشكال الهجوم على أراضيها ومصالحها الأساسية. ويجب أن تعمل، مع الآخرين، لتقوية التعاون بين وكالات الأمن والاستخبارات والقوات العسكرية لإفشال المخططات الإرهابية وحرمان الإرهابيين من الملجأ بمهاجمة مراكزهم المالية واللوجستية.

ثانيا: على الولايات المتحدة أن تمتلك قوات خاصة قادرة على محاربة الابتزاز والتهديدات من قبل أولئك الذي يمتلكون أسلحة الدمار الشامل ومن الإرهابيين. إن اتساع الخطر الذي تشكله أسلحة الدمار الشامل يدفع الولايات المتحدة أيضاً إلى دراسة دقيقة لوسائل الردع وظروفه، والتوجه نحو تطوير مبدأ الحروب الاستباقية.

ثالثا: الحفاظ على التماسك الاجتماعي الأمريكي والتنافسية الاقتصادية والإبداع التكنولوجي والقوة العسكرية. وفي هذا الصدد يجب أن تسعى الولايات المتحدة إلى خفض اعتمادها على الطاقة النفطية الأجنبية التي تجعل هذا البلد وحلفاءه عرضة للضغوط الاقتصادية والابتزاز السياسي. إن التطوير المستمر لوسائل الطاقة البديلة وفعالية اكبر في نقل الطاقة والحفاظ عليها هي من ضرورات الأمن القومي ومن ضرورات الاقتصاد والبيئة كذلك.

رابعا: المساعدة على اندماج القوى الأساسية الكبرى، خصوصاً الصين وروسيا الاتحادية والهند، في التيار الأساسي للنظام العالمي الصاعد. يرى هؤلاء الباحثون أنه يتوجب على الولايات المتحدة أن تتعامل مع الصين بشكل بناء وبموقف إيجابي سياسياً و اقتصادياً. و لكن يجب أن تعترف أن التنافس بين الولايات المتحدة والصين قد يزداد مع ازدياد قوة الصين. كما يتعين على الولايات المتحدة، بحسب هؤلاء، أن تدعم "الإصلاح الاقتصادي" الروسي والتطوير الديموقراطي والسياسي على أسس واقعية، معترفة أن تلك الأهداف هي أولاً وأخيراً على عاتق الروس لتحقيقها. ومن مصلحة الولايات المتحدة أيضاً أن تساعد على اندماج **روسيا الاتحادية** في المؤسسات الاقتصادية العالمية، شأنها شأن **الصين**. أما **الهند**، فهي الديموقراطية الأكبر في العالم، وسرعان ما ستصبح البلد الأكثر سكاناً، لذا يجب التعامل معها كقوة أساسية. وينبغي أن تظل **باكستان** بلداً محورياً، حيث أن العلاقات الطيبة بينها وبين الولايات المتحدة هي في مصلحة الأمن القومي الأمريكي.

خامسا: يجب أقلمة التحالفات الأمريكية والآليات الإقليمية الأخرى مع العصر الجديد. بحسب مقاربة هؤلاء الباحثين، يجب أن يكون الحفاظ على التحالفات والصداقات القائمة وتقويتها بمثابة حجر الأساس في سياسة أميركا الإقليمية. وعلى الولايات المتحدة أن تكون جاهزة لدعم تطور سياسة دفاع أوروبية مستقلة بشكل متناسب مع وحدة حلف شمال الأطلسي (North Atlantic Treaty Organization - NATO). وفي منطقة آسيا والمحيط الهادئ، يجب أن يظل التحالف بين اليابان والولايات المتحدة الحجر الأساس في السياسات الأمريكية.

ويرى الباحثون المشار إليهم سابقا أن **الولايات المتحدة تملك مصلحة دائمة وحاسمة في إبقاء الخليج آمنا**، وهي تقبل بالعبء المترتب عليها في هذا الجانب. من هذا المنظور، تكون الأولوية القصوى هي منع أي قوة هناك من نشر قوات دمار شامل. وعلى الولايات المتحدة أن "*تدعم أيضاً التعاون الذي بدأ بين دول صديقة، خصوصاً إسرائيل وتركيا والأردن، وإلى توسيع تعاون كهذا ليشمل مصر وغيرها*".

سادسا: يجب مساعدة المجتمع الدولي على ترويض قوى التفتت التي يساعد على نشرها عصر العولمة. كما ينبغي على الولايات المتحدة أن تلجأ في كل الحالات الى الدبلوماسية الوقائية، أي العمل بالوسائل السياسية والاقتصادية وبالتعاون مع الآخرين لاستباق النزاعات قبل أن تصل الى عتبة العنف الجماعي.

بيد أن العديد من الخبراء الأمريكان، يؤكدون على أن **الدبلوماسية الوقائية** لن تنجح باستمرار، ولهذا يتعين على الولايات المتحدة أن تكون جاهزة للعمل عسكرياً بالتعاون مع دول أخرى في أوضاع **تتميز** بالآتي:
- حين يتهدد الخطر الولايات المتحدة أو أصدقاءها.
- حين تشكل أسلحة الدمار الشامل خطراً حقيقياً على المدنيين.
- حين يكون الوصول إلى مصادر الطاقة الضرورية للنظام العالمي مهدداً.
- حين يثبت نظام ما نيته في إيذاء الولايات المتحدة بشكل جدي.
- عند وقوع إبادة جماعية.

إن الملاحظات السابقة بشأن "الحرب الوقائية" توحي بتوفر كلا من عنصري **التهديد** و **الخوف** من تحركات العدو المستقبلية من جهة، وطبيعتها العسكرية من جهة أخرى، وهذا يعكس دون شك المفهوم التقليدي للحرب الوقائية، خاصة الذي كان سائدا طيلة فترة "الحرب الباردة". غير أنه و بتغير طبيعة القوة في العلاقات الدولية، ونشوء علاقات قوة وصراع جديدة بين الفاعلين الرئيسيين على المشهد العالمي، لم يلبث وأن طرأ تحول في صياغة مفهوم مناسب لهذه الحرب في الفكر الإستراتيجي الأمريكي، هذا إلى جانب إعادة النظر في شكل التهديدات والأخطار الجديدة التي تدعوا إلى تبني حربا وقائية ضدها.

تقتضي الضرورة المنهجية **التوقف** عند خلفية إعداد مفهوم **"الحرب الوقائية"** ضمن استراتيجية الأمن القومي الامريكية التي رأت النور في عام 2002 [18].

ما ميّز هذه الوثيقة هو **بلورة مفهوم عريض للحرب الوقائية**، وهو ما دفع بالكثير من المفكرين الى اعتبارها **تحولا كبيرا** في منظور الولايات المتحدة للطريقة التي ينبغي أن تتعامل بها على ضوء التحديات الأمنية في البيئة الدولية الجديدة خصوصا بعد أحداث الحادي عشر من أيلول/سبتمبر 2001. فقد جاء تغيير الإستراتيجية من عقيدتي **الردع والاحتواء** إلى **الوقاية والتدخل**، كاشفا الغطاء عن تفكير المحافظين الجدد Neo-coservatists المؤثر بشكل واسع في صياغة هذه الوثيقة. وبهذا المعنى ينبغي رد التحول المذكور الى زمن أبكر من 11 ايلول/سبتمبر 2001. ففي عام **1991** أعد Paul Wolfowitz نائب وزير الحربية الأمريكي آنذاك، دليلا للأمن القومي أكد فيه على فكرتين رئيسيتين:
الأولى، أن حلفاء الولايات المتحدة هم منافسون محتملون، لابد من منعهم من الطموح إلى دور إقليمي أو عالمي أكبر مما ينبغي؛
والثانية، أن التدخل العسكري الأمريكي سمة ملازمة للشؤون الدولية.

ثم تبع ذلك إعداد Wolfowitz "دليل الخطة الدفاعية **The Defense Planning Guidance**" في 15 شباط 1992 ضمن وثيقة سرية، قام وزير الدفاع آنذاك (دونالد رامسفيلد) بالتوقيع عليها، ثم طرحتها الإدارة الأمريكية على قادة عسكريين كبار. وقد احتلت فكرة الهجمات الوقائية مكانة مركزية في مضمون الوثيقة، حيث كشفت عن "التحول الكبير" الذي طرأ في تفكير رامسفيلد وزعماء مدنيين آخرين، والمتمثل في التركيز الجديد على أسلوب يعتمد أكثر على التدخل وتفضيل الفعل العسكري.
بالإضافة إلى أهمية هذه الوثيقة، صدرت وثيقة أخرى لا تقل أهمية تتمحور حول الدور العسكري لأمريكا في العالم بعد "الحرب الباردة"، تحت عنوان : **"إعادة بناء دفاعات أمريكا: الإستراتيجية،**

[18] لمزيد من التفاصيل حول هذه الاستراتيجية انظر: *The National Security Strategy of the United States of America,* September 2002, available at:www.whitehouse.gov/nsc/nss.pdf

القوات والموارد من أجل قرن جديد"، يمثلها المحافظون الجدد ضمن مشروع القرن الأمريكي الجديد: **The project of the new American century** [19].

وقد ركّزت هذه الدراسة على إعادة بناء الدفاع، في ظل هذا المشروع، على القطاع العسكري الذي يُعدُّ مصدر القوة والهيمنة الأمريكية، وإعادة تجديد دوره في القطاع العسكري - بما يستجيب وظروف البيئة الدولية الجديدة، خصوصا وإن واضعيه من المحافظين الجدد، سعوا لمنع بروز قوى أخرى تهدد – حسب رأيهم - أمن ومكانة الولايات المتحدة في العالم.

كما صدرت عن وزارة الدفاع الامريكية (البنتاغون) عام 1997 وثيقة بعنوان: **"المراجعة رأسا على عقب Bottom Up-review "** و أخرى عام 1999 بعنوان: **"الثورة في الشؤون العسكرية"** [20] أقرتا بوجوب إعداد الجيش الأمريكي ليكون قادرا على خوض حربين على غرار حرب الخليج الثانية، في مكانين متباعدين من العالم في الوقت نفسه، وقد حدد (**دونالد رامسفيلد**) في ثناياها المخاطر المستقبلية على الولايات المتحدة من أسلحة الدمار الشامل، لتبرير الحرب الوقائية، وإحكام السيطرة العسكرية على العالم [21].

ومنذ تولي الرئيس بوش الابن زمام الرئاسة الامريكية عكست خطاباته ملامح التوجه الاستراتيجي الجديد، خصوصا في حالة الاتحاد، في كانون الثاني 2002 وبعد ما جرى من أحداث في 11 ايلول/سبتمبر 2001، حيث أشار إلى أن المخاطر التي تواجهها الولايات المتحدة تأتي من "جماعات إرهابية دولية"، ومن دول تتساهل معها وتؤويها أو تدعمها، وأيضا من هؤلاء الذين يملكون أسلحة الدمار الشامل أو الذين يتزودون بها أو يستعدون لإنتاجها، وأكد أنه لطالما أن هذه المخاطر قد تغيرت من حيث مصدرها وطبيعتها، فإن الرد عليها أيضا يجب أن يتغير.

وبالمقابل كان وزير الدفاع في ادارة بوش (**دونالد رامسفيلد**) أكثر وضوحا عندما أعلن في 2002/01/31 ان الدفاع عن الولايات المتحدة يتطلب **الوقاية** Prevention، والدفاع الذاتي، وأحيانا المبادرة في العمليات، وقد يتطلب الدفاع ضد الإرهاب وغيره من المخاطر البارزة في القرن الحادي والعشرين، نقل الحرب لدى الأعداء، ففي بعض الحالات يكون الدفاع الجيد أفضل أشكال الهجوم [22].

وقد تدعم ذلك كله فيما اطلق علية بـ "الثورة في الشؤون العسكرية- RMA" [23] التي اشرنا إليها قبل قليل، قد عبّرت عن تفكير "المحافظين الجدد" ضمن مشروع القرن الأمريكي الجديد (PNAC) لبلورة "عالم جديد" يستجيب للمطالب الأمريكية. وأعتبر (رامسفيلد)، في هذا الإطار، أن المطلوب هو صياغة إستراتيجية جديدة تحقق الغايات والأهداف القومية الأمريكية في القرن الحادي والعشرين من جهة، وتقضي على السلبيات الأمنية والدفاعية التي كشفت عنها في وقت لاحق أحداث 11 أيلول/سبتمبر 2001 من جهة اخرى [24].

كما كانت، وفق هذا الدليل، خطة صريحة ودعوة إلى الشروع في وضع "نظام دولي جديد" يقوم على هيمنة الولايات المتحدة العالمية، واستعمال الأسلحة النووية والكيمياوية بصفة وقائية، تزامنا مع إعادة

---

[19] *The report of the project for the new American century*, available at :
http://www.newamericancentury.org/rebuildingamericasdefenses.pdf

[20] لمزيد من التفاصيل حول الوثيقة والنقاشات حولها قارن:
Revolutions in Military Affairs: The Debate and the Opportunities, *Northrop Grumman Review Magazine* (February 1999).

[21] أشتون ب .كارتر، وليام ج .بيري، **الدفاع الوقائي، إستراتيجية أمريكية جديدة للأمن**، ترجمة أسعد حليم (القاهرة: مؤسسة الأهرام،2001) ، ص 26

[22] George W. Bush, *State of the Union Address*, 29 janvier 2002, available at :
www.whitehouse.gov/news/releases/2002/01/print/20020129-11.html

[23] The report of the revolution in military affairs, available at :
http://www.defencejournal.com/2000/sept/military.htm

[24] قارن: بن عمار امام، **الحروب الوقائية في الفكر الاستراتيجي الامريكي...**، مصدر سابق، ص 62-63؛ كذلك: إينياسيو رامونيه، حروب القرن الواحد والعشرين، ترجمة أنطوان أبو زيد (بيروت: دار التنوير، الطبعة الأولى، 2007).

التوجه العام للإستراتيجية العسكرية الأمريكية عقب سقوط الاتحاد السوفييتي وانهيار المعسكر الاشتراكي، وما تبعهُ من قيام حرب الخليج الثانية [25].

والخلاصة، إن أبرز ملامح التحول في النظام الدولي بعد "الحرب الباردة" وأحداث 11 أيلول/سبتمبر 2001 هو أن الفكر الإستراتيجي الأمريكي قد تغير كلية من حيث توصيف السلوك السياسي الأمريكي في البيئة الدولية الجديدة التي ترتكز على قوة وهيمنة القطب الواحد ممثلا بالولايات المتحدة بكل إملاءاته وقواعده من جهة، وإعادة النظر في الإستراتيجية التي سيعتمدها هذا البلد تجاه أعداء وخصوم جدد من حيث الوسائل والتكوين من جهة أخرى [26].

فمع نهاية "الحرب الباردة" كُسر المنطق الآيديولوجي، وأستبدل بالمنطق الأحادي السائد الذي بدأت تتزعمه الولايات المتحدة الأمريكية، حيث أصبح "النظام الدولي" يتسم بالعولمة بطبعتها الرأسمالية والهيمنة الأمريكية، وكليهما كانتا قناة رئيسية لنقل ونشر مبادئ وقيم الليبرالية الجديدة بطبعتها الأمريكية في الأساس.

ويرى بعض الباحثين ان العناصر الأساسية التي تضمنتها هذه الوثيقة (**استراتيجية الأمن القومي**) ومغزاها بالنسبة للروح العسكرية الأمريكية بعد أحداث الحادي عشر من ايلول/سبتمبر تتمثل فيما يلي [27]:

-**إيمان عميق** بضرورة تأمين قوة عسكرية لا مثيل لها.

- **التزام** باستمرارية التفوق العسكري الأمريكي أطول مدة ممكنة.

- **استغلال** فوائد هذه القوة إلى الحد الأقصى عبر خطة تحرك شامل.

ان كل هذه الوثائق والخطابات من طرف الرئيس الأمريكي (جورج دبليو بوش) ووزير دفاعه حينذاك شكلت الأساس النظري لبلورة مفهوم **"الحرب الوقائية"** ضمن إستراتيجية الأمن القومي الامريكي.

هكذا إذن برزت **فكرة الحرب الوقائية** كإستراتيجية أمريكية جديدة بعد أحداث الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر2001، وتبنتها الإدارة الأمريكية في عهد الرئيس جورج بوش الابن كعقيدة ونظرية معتمدة في السياسة الخارجية، بعدما تم نشرها من قبل البيت الأبيض في سبتمبر 2002 ضمن وثيقة إستراتيجية الأمن القومي للولايات المتحدة، فهي تعبر- مفاهيميا - عن سياسة أو إطار عمل، تحتفظ الولايات المتحدة بموجبها بـ "حق" مهاجمة دول تعتبر طامحة لأن تشكل تهديدا أو منافسة محتملين على الصعيد العسكري.

كما تعتمد أساسا على **الافتراض** بأن العدو سيبدأ الحرب في المستقبل القريب، وبالتالي ستصبح ملائمة جدا للطرف الذي يباشر بها. وبمعنى أوضح، إنها تعبر عن القيام أو التحول في الرد على **هجوم فعلي،** إلى **المبادرة بالهجوم** لمنع **هجوم معاد محتمل** من قبل خصوم الولايات المتحدة.

وتكمن **النواة الأساسية** للحرب الوقائية ضمن وثيقة إستراتيجية الأمن القومي، في الجمع بين تهديدين بالغي الخطورة من منظور أمريكي وهما **"الدول المارقة"** و **"الإرهابيين"** من جهة، وإمكانية حصولهم على أسلحة الدمار الشامل من جهة أخرى.

ملخص القول، أن التطور الرئيسي في الفكر الاستراتيجي الأمريكي بعد انتهاء "الحرب الباردة" ووقوع احداث 11 ايلول/سبتمبر 2001، يتمثل في تبني **معادلة ثلاثية جديدة** تقوم على ما يلي:

---

[25] ومن الجدير بالذكر أن هذه الخطة الدفاعية لعام 1992، أصبحت كتيب الإرشادات للإدارة الأمريكية مع وصول الرئيس (جورج دبليو بوش) وفريقه من المحافظين الجدد للسلطة في كانون الثاني 2001.

[26] قارن: بن عمار امام، **الحروب الوقائية في الفكر الاستراتيجي الامريكي...**، مصدر سابق، ص 64.

[27] غسان سلامة، **أمريكا والعالم، إغراء القوة ومداها**، ترجمة مصباح الصمد، الطبعة الثانية (بيروت: دار النهار، 2006)، ص 89.

- **تحول** إستراتيجية الأمن القومي الأمريكي من الاعتماد على مفهومي "الردع" و "الاحتواء"، إلى الاعتماد على مفهوم "العمل الوقائي" باعتباره الركيزة الأساسية في هذه الإستراتيجية؛
- **تطوير** بنية القوات المسلحة الأمريكية والقوة العسكرية عموما؛
- **الاستفادة** إلى أقصى درجة ممكنة من التطور في التكنولوجيا العسكرية.

وفي حينه، اشار الخبراء والباحثون الأميركيون الى أن الولايات المتحدة تحتاج إلى **خمسة أنواع** من القدرات العسكرية لتنفيذ هذه الاستراتيجية:

1- **القدرات النووية** للردع ولحماية الولايات المتحدة وحلفاءها من أي هجوم.
2- **القدرات الأمنية الداخلية**.
3- **القدرات التقليدية** الضرورية للانتصار في الحروب الأساسية.
4- **قدرات الانتشار** والتدخل السريع.
5- **قدرات على تقديم المساعدة الإنسانية**.

نعود الآن الى حقبة (جورج دبليو بوش).

كما هو معروف تسببت أحداث الحادي عشر من أيلول/سبتمبر 2001 في حدوث تحولات استراتيجية مهمة لا يقل زخمها أهمية عما أحدثه تفجير القنبلة الذرية في كل من (هيروشيما *Hiroshima*) و (ناكازاكي *Nagasaki*) عام 1945، فلم تعد الهجمات الإرهابية تحدث في مناطق نائية مثل الشيشان، والشرق الأوسط فحسب، وإنما انتقلت إلى اراضي الولايات المتحدة الأمريكية ذاتها. وكما ألغى يوم 6 آب/أغسطس 1945 الاستراتيجية الدفاعية التي كانت سائدة في ذلك الوقت، فإن أحداث الحادي عشر من أيلول/سبتمبر 2001 أبطلت مفعول ما كان ساريا قبلها من استراتيجية دفاعية، فقد اكتسبت الاستراتيجية ذات البعدين النووي والتقليدي بعداً ثالثاً يتمثل في الإرهاب.

ورغم أن إيجاد توازن بين القوتين النووية والتقليدية قد أثقل كاهل الرؤساء الأمريكيين على مر العقود السابقة، فإنه تعيّن على الرئيس الأمريكي (جورج دبليو بوش) أن يبحث عن استراتيجية دفاعية ذات ثلاثة أبعاد. وفي حين أن الأسلحة التقليدية لم تتوقف عن استنزاف معظم الموارد الدفاعية في مناطق مثل: البلقان، وهايتي، وكوريا الجنوبية، والمحافظة على الجاهزية للتصدي لأعداء محتملين مثل: كوريا الشمالية، وإيران، والعراق في وقت من الأوقات، فإن التهديدات النووية رغم انحسارها بعد انتهاء "الحرب الباردة" فقد بقيّ شبحها يلوح في الأفق في مناطق اخرى من العالم.

لقد أطل الإرهاب كبعد ثالث في المعادلة، وهو نوع جديد من أنواع الحرب على المستوى الاستراتيجي لا يدخل ضمن إطار النموذجين النووي والتقليدي [28]، وعانت الاستراتيجية الأمريكية وتشكيلة قواتها من قصور في مواجهته. والإرهاب – كتكتيك - ليس ظاهرة جديدة، إذ اكتوت الشعوب بنيرانه على مدى طويل، ولكن أحداث الحادي عشر من أيلول/سبتمبر 2001 أظهرت استعداد المتطرفين لشنِّه بأشكال استراتيجية جديدة. وبحسب "عقيدة بوش" تتطلب مكافحة هذا الشكل الجديد من أشكال الإرهاب طريقة جديدة في التفكير، وتقنيات متطورة، واستخدام العمليات السرية والقوات الخاصة على نطاق واسع، وتخصيص موارد إضافية، فضلاً عن الاحتفاظ بمقدرات نووية وتقليدية، وتتمثل المسألة الأكثر إلحاحاً في صياغة عقيدة استراتيجية لا تقتصر على بعدين من أبعاد الحرب، وإنما حرب ثلاثية الأبعاد.

ولابد من الاشارة هنا الى أن استراتيجية الحرب الإستباقية التي تبنتها إدارة بوش الإبن لم تصبح كاملة البناء النظري ومحددة الأهداف إلا بعد هجمات الحادي عشر من سبتمبر 2001، وهي الهجمات التي فرضت على الولايات المتحدة الأمريكية إعادة النظر في عقيدتها الأمنية التقليدية السابقة والمتضمنة عنصري (الردع والإحتواء) حيث أن تلك الاستراتيجية القديمة نسبياً لم تعد قادرة - بحسب بوش وفريقه-

---

[28] لمزيد من التفاصيل حول المفهوم قارن: مسعد عبد الرحمن قاسم، **الارهاب في ضوء القانون الدولي** (القاهرة: دار الكتب القانونية، 2007)؛ كذلك: كين كوت ديون، **عوالم متصادمة: الارهاب ومستقبل النظام العالمي** ترجمة صلاح عبد الحق (ابو ظبي: مركز الامارات للدراسات والبحوث، 2005).

على الاستجابة للتحديات الأمنية التي يفر منها هذا النوع من التهديدات الخطيرة وغير المألوفة - للأمن القومي الأمريكي.

وعلى الرغم من أن السياسة الأمنية الأمريكية كانت تعيش مرحلة تحول قبل أيلول/سبتمبر 2001 إلا أن **"الصدفة"** الناجمة عن هذه الهجمات أضافت إليها بعداً جديداً، فقد واجهت الولايات المتحدة تهديداً جديداً ومتغيراً، في حين وجدت الحكومة الأمريكية نفسها من دون فكرة شاملة أو خطة متكاملة لحماية البلاد من أي هجمات إرهابية جديدة.

لقد حدد المذهب العسكري الأمريكي الجديد هذا، لاستراتيجية الحرب الاستباقية الأمريكية بضع أهداف إستراتيجية منهما **اثنان** رئيسيان هما: **مكافحة الإرهاب، والحد من انتشار أسلحة الدمار الشامل.** ولا يتسع المجال هنا لشرح هذه النظرية بشكل مفصل، ولكن يمكن القول إن الحربين الوقائية والأستباقية هما إحتمال آخر ذو طابع مختلف إلى حد ما. وقد إفترض عدد من العلماء الأمريكيين أن هذا النوع من الحروب يمكن أن يكون منطقياً إن كان على الصعيد التقليدي أو على الصعيد النووي، آخذين بعين الاعتبار حجم المغامرة الذي يرافق الحرب النووية، عندما يعمد الطرف الأول إلى إطلاق هجوم "مؤثر وفعال" ضد الطرف الآخر، معتقداً بإحتمال لجوء هذا الطرف إلى سبقه في الهجوم، وإن مثل هذه الحروب تعتبر من الحروب المقصودة ما دامت تسعى إلى تحقيق "أهداف دفاعية".

وجرت صياغة الرد الأمريكي على الحاجة إلى سياسة أمنية جديدة، وذلك في **ثلاث وثائق** نشرت في العام 2002 وهي: **(إستراتيجية الأمن القومي للولايات المتحدة) و (الاستراتيجية القومية لمكافحة أسلحة الدمار الشامل) و (الاستراتيجية القومية لأمن الوطن).** وهذه الوثائق الثلاث حددّت مختلف أوجه الجواب الأمريكي الذي يفترض أن يحشد أدوات سياسية وعسكرية ودبلوماسية وقانونية (على الصعيدين المحلي والدولي) ضمن برنامج إجمالي لتعزيز الأمن الأمريكي.

وهكذا، حدّد الرئيس الامريكي في حينه (جورج دبليو بوش) **استراتيجية الحرب الاستباقية** [29]، وتبنتها الإدارة الأمريكية في عهده كعقيدة ونظرية معتمدة في السياسة الخارجية، بعدما تم نشرها من قبل (البيت الأبيض) في أيلول/سبتمبر 2002 ضمن (إستراتيجية الأمن القومي للولايات المتحدة National Security Strategy of the US).

وبهذا المعنى يمكن القول أن الأبعاد الكاملة لإستراتيجية الإدارة الأمريكية في عهد (جورج دبليو بوش) لم تتضح تماماً إلا عندما أعلن بوش ما وصفته "الفينانشال تايمز" بأنه "مبدأ جديد تماماً للتحرك الاستباقي" وذلك في خطابه في الاكاديمية العسكرية الامريكية **United States Military Academy (USMA)** في مدينة "وست بوينت" في الاول من حزيران/يونيو 2002 [30] الذي قال فيه:

"لفترة طويلة من القرن الماضي اعتمد الدفاع الأمريكي على مبادئ الحرب الباردة... الردع والاحتواء. في بعض الحالات ما تزال هذه الاستراتيجيات صالحة للتنفيذ. إلا أن التهديدات الجديدة تتطلب أيضاً تفكيراً جديداً. فالردع (وهو التوعد بثأر هائل ضد الدول) لا يعني شيئاً في التعامل مع شبكات إرهابية خفية ليست لها دولة أو مواطنين تريد حمايتهم. ولا يصبح الاحتواء ممكناً حين نتعامل مع دكتاتوريين موتورين لديهم أسلحة دمار شامل قادرين على توصيلها بالصواريخ إلينا أو على توفيرها لحلفائهم من الإرهابيين بشكل سري".

واضاف: "لا نستطيع أن نحمي أمريكا وأصدقائها بتمني الأفضل... لا نستطيع أن نثق في كلمات الطغاة الذين يوقعون بكل خشوع اتفاقيات منع انتشار أسلحة الدمار الشامل ثم يخرقونها بشكل منظم. لو انتظرنا حتى تتجسد التهديدات أمامنا تماماً سنكون قد انتظرنا أكثر من اللازم".

---

[29] لمزيد من التفاصيل قارن: أشتون ب.كارتر و وليام بيري، **الدفاع الوقائي: استراتيجية أمريكية جديدة للأمن**، ، ترجمة أسعد حليم (القاهرة: مؤسسة الأهرام، 2001؛ كذلك: على بشار بكر اغوان، **الوقائية والإستباقية فى الإستراتيجية الأمريكية الشاملة بعد أحداث 11 أيلول2001 - التطور النظرى والتطبيقى**، رسالة ماجستير، جامعة النهرين: كلية العلوم السياسية، 2012 ؛ كذلك: محمد الهزاط، إستراتيجية الحرب الاستباقية الأمريكية الجذور والأهداف، مصدر سبق ذكره؛ كذلك: برينو ترتريه،"أربعة أعوام لتغير العالم - إستراتيجية بوش 2005-2008"، ترجمة قاسم المقداد، **مجلة الفكر السياسى**، العدد 2005/21، ص 22 ولاحقا.

[30] R.Wolf, Bush Doctrin, *Finantioal Times*, 21 June 2002.

ويعني ذلك أن "عقيدة بوش" هذه قائمة إذن على "الثأر الاستباقي" – كما يصفه أحد مسؤولي الإدارة الأمريكية المثبت في استراتيجية الأمن القومي: "في حين ستسعى الولايات المتحدة الأمريكية باستمرار للحصول على تأييد المجتمع الدولي فإننا لن نتردد في التصرف لوحدنا، إذا اقتضى الأمر ذلك، عبر ممارسة حقنا في الدفاع عن الذات استباقياَ" [31].

وكما قلنا سابقا، فإن أحداث 11 أيلول/سبتمبر 2001 لم تقم إلا بتعجيل تبني الادارة الامريكية للاستراتيجية الجديدة فقد توغل المؤمنون بها قبل ذلك بسنوات في دوائر القرار الامريكي بدرجة كافية لجعلها عقيدة رسمية "عقيدة بوش". فإثر أيام قليلة من الذكرى السنوية الاولى لاحداث 11 أيلول/سبتمبر و تحديدا يوم 17 سبتمبر 2002 اصدرت الادارة الامريكية وثيقة تحمل عنوان"**استراتيجية الأمن القومي للولايات المتحدة الامريكية**" موقعة من الرئيس الامريكي (جورج دبليو بوش)، الذي قام بتقديم موجز لها، علما أنها من الناحية الرسمية من انجاز (مجلس الامن القومي)، أحد الدوائر الرئيسية المحدِدة للسياسة الخارجية الامريكية [32]. غير أنه من المرجح ان تكون كوندوليزا رايس (Condoleeza Rice) المشرف الرئيسي على انشطة مجلس الامن القومي حينذاك هي المسؤولة الرئيسية عن كتابتها.

وومن جهة أخرى تقتضي الضرورة الى انه وقبل الحديث عن هذه الوثيقة الاشارة هنا الى ما قاله كثيرون أنه بتولي (كوندوليزا رايس) حقيبة الخارجية في الولاية الثانية للرئيس الامريكي (جورج دبليو بوش)، تكون الادارة الامريكية قد حققت الانسجام والتوافق بين عناصرها المحورية الفاعلة (نائب الرئيس ديك تشيني ووزير الدفاع دونالد رامسفيلد والمستشارة السابقة للأمن القومي (كوندوليزا رايس Condoleezza Rice).

ففي (يناير/فبراير 2000) نشرت (رايس) دراسة في مجلة " *Foreign Affairs* " يمكن ان يتلمس القارئ فيها تصور رايس للسياسة الخارجية الجديدة للولايات المتحدة في حقبة بوش الابن. وبحسب رايس فان هذه السياسة يجب ان تنطلق من **مبادئ خمسة اساسية** هي [33]:

- **بناء قوة عسكرية** مؤهلة لضمان استمرارية وتوطد التفوق الامريكي.
- **التأسيس لنمو اقتصادي وسياسي مفتوح** يقوم على حرية التجارة ونظام نقدي دولي راسخ يخدم مصالح الولايات المتحدة وعلاقاتها الخارجية.
- **تحديث وانعاش العلاقات مع الحلفاء**، وخصوصا اولئك الذين يشاركون الولايات المتحدة قيمها.
- **بناء علاقات مقبولة ومتوازنة مع القوى الكبرى**، وخصوص مع روسيا والصين.
- **الحسم الصارم مع "الانظمة المارقة" Rogue Regimes**، المتمردة على الشرعية الدولية وإيقاف محاولاتها للقيام بمختلف اشكال الارهاب وتطوير أسلحة الدمار الشامل.

وبهذا المعنى، رأت رايس أن التحدي المطروح على الولايات المتحدة هو إعادة صياغة "النظام الدولي" وفق مصالحها وأهدافها الاستراتيجية، باستغلال الفرصة السانحة التي وفرتها المرحلة الانتقالية التي تلت "الحرب الباردة"، معتبرة ان ادارة كلينتون قد استبدلت معيار المصلحة القومية بمقولة المصالح الانسانية أو فكرة المجموعة الدولية، في حين يتعين اعطاء الاولوية للمصالح القومية الامريكية، باعتبار ان تركيز الولايات المتحدة على مصالحها الذاتية يؤدي عمليا الى تعزيز الحرية والسلم والرفاهية الاقتصادية في العالم [34] !. فالقيم الامريكية - حسب رايس - هي قيم كونية، ولا شك ان نشرها وتوطيدها اسهل عندما تكون موازين القوى الدولية في صالح من يؤمن بها (أي الولايات المتحدة نفسها). وخلصت رايس في تحليلها المسهب للعلاقة مع القوى الدولية التقليدية "الصاعدة"، الى ان السياسة الخارجية للادارة

---

[31] United States of America, Department of Defence, *Quadrennial Defense Review Report*. February 2010, op, cit. p. 6

[32] يمكن الاطلاع على هذه الوثيقة في الموقع الالكتروني التالي: http://www.whitehouse.gov/nsc/nssall.html

[33] Condoleezza Rice, Campaign 2000: Promoting the National Interest, *Foreign Affairs*, Vol. 79, No. 1 (*Jan. - Feb., 2000*), pp. 46-47.

[34] Op, cit, p. 62

الجمهورية الجديدة يجب ان تكون كونية مفتوحة على الخارج، بيد ان خلفيتها المرجعية هي الوعي بالمصلحة القومية الامريكية والدفاع عنها.

إن هذا التصور يحمل ضمنيا مؤشرات التغير الذي حصل في الرؤية الاستراتيجية الامريكية بعد أحداث أيلول/سبتمبر 2001، على الاقل في **ثلاث نقاط** أساسية هي:

- **تكريس اولوية المصلحة القومية الامريكية** على التزامات الولايات المتحدة الخارجية وعلى مقتضيات الشراكة الدولية.
- **التحرر من فكرة الشرعية الدولية** بصفتها من "موروثات الحرب الباردة"، ومقيدة بتوازناتها التي لم تعد قائمة.
- **تحميل الولايات المتحدة "أمانة" التغيير الديمقراطي في العالم** بصفته من متطلبات المصلحة القومية الامريكية.

ولهذا يمكن القول ان "حقبة كوندي Conde era" قد تكون حقبة الخروج من صدمة 11 أيلول/سبتمبر والبحث عن صيغة توفيق ممكنة بين طوبائية المحافظين الجدد العدوانية ومقتضيات واكراهات الوضع الدولي.

أما بشأن وثيقة **استراتيجية الأمن القومي للولايات المتحدة الامريكية**، فإنه لابد من الاشارة هنا الى ان الاعلان عن مثل هذه الوثائق أمر نادر. فليس من المعتاد أن تنشر الولايات المتحدة وثيقة رسمية تعلن فيها بشكل تفصيلي عن المبادئ الرئيسية لاستراتيجيتها العسكرية، بل هناك من يرى أن من الخطأ الاعتقاد أنها وليدة ما بعد 11 أيلول/سبتمبر 2001، بل تكونت أهم ملامحها منذ الاشهر الاولى لنهاية "الحرب الباردة"، و صاغ المؤمنون بها تقارير وقع تبنيها رسميا منذ 1992.

وتكمن **النواة الأساسية** للحرب الوقائية ضمن وثيقة إستراتيجية الأمن القومي، في الجمع بين تهديدين بالغي الخطورة (من منظور أمريكي طبعا) وهما "الدول المارقة" و "الإرهابيين" من جهة، وإمكانية حصولهم على أسلحة الدمار الشامل من جهة أخرى. وهذه المفاهيم، وغيرها الكثير، جاءت كتعابير عن الديناميكية التي اصابت الاستراتيجية الامريكية بعد 11 أيلول/سبتمبر 2001.

وكما قلنا سابقا فقد عرفت هذه الاستراتيجية في بعض الدوائر باسم "عقيدة بوش" [35] وذلك في شهر حزيران/يونيو 2002 عندما القى بوش خطبة بكلية "ويست بوينت" العسكرية [36] الذي جرت الاشارة إليه سابقا. فعلى خلفية انتهاء "الحرب الباردة" خاطب بوش طلاب الكلية قائلاً: "إن الاستراتيجية الدفاعية الأمريكية إبان الحرب الباردة كانت تعتمد في السابق على عقيدتي الردع والاحتواء، وربما مازال من الممكن تطبيق هاتين الاستراتيجيتين في بعض الحالات، ولكن ثمة تهديدات جديدة تتطلب نوعاً جديداً من التفكير". ومضى قائلاً: "إذا ما انتظرنا حتى تستكمل التهديدات استعدادها، فمعنى ذلك نكون قد انتظرنا لأكثر من اللازم، ويتطلب أمننا أن يتحلى جميع الأمريكيين ببعد النظر والعزيمة، وأن نكون مستعدين للقيام بعمل استباقي". وتعلن تفاصيل الحرب الاستباقية الموضحة في **استراتيجية الأمن القومي** أن الولايات المتحدة "لن تتردد في العمل بمفردها إذا لزم الأمر لممارسة حقها في الدفاع عن نفسها بشن حرب استباقية ضد الإرهابيين، ومنعهم من إلحاق أضرار بشعبنا وبلدنا". وإذ تؤكد استراتيجية الأمن القومي الأمريكي على ما كفله القانون الدولي من حق الدول في العمل ضد "خطر من هجمات وشيكة"، فإنها تقترح إعادة النظر في تفسير كلمة "**وشيكة**" بسبب "الطبيعة الثورية" للعدو الإرهابي. وتمضي الوثيقة قائلة: "ينبغي أن نكيّف مفهوم التهديد الوشيك مع مقدرات وأهداف أعداء اليوم؛ فكلما كان التهديد أكبر، كلما ازدادت مخاطر السلبية، وأصبح من الضروري اتخاذ عمل بالاعتماد على توقعاتنا لحماية

---

[35] لمزيد من التفاصيل قارن: أليكس كالينيكوس، **الإستراتيجية الكبرى للإمبراطورية الأمريكية** (القاهرة: مركز الدراسات الاشتراكية، (د.ت.ن)، ص 8 ولاحقا

[36] لمزيد من التفاصيل حول نص هذا الخطاب انظر:

Text of President Bush's Speech at West Point, http://www.nytimes.com/2002/06/01/international/02PTEX-WEB.html. Hereinafter "Speech at West Point".

أنفسنا، وحتى لو اكتنف الغموض زمان ومكان هجوم العدو، فإن الولايات المتحدة سوف تقوم بأعمال استباقية عند الضرورة. وحتى لا يشكِّل العدو تهديداً وشيكاً، فإن الولايات المتحدة سوف تشن الضربة الأولى ضد الإرهابيين، ومن يأويهم بعلم منه، أو يقدّم لهم المساعدة".

دافع مهندسو "**عقيدة بوش**" عن ثلاثة أفكار اساسية:

أ. **إن القوة الامريكية تتميز بتفوق غير مسبوق**:"اليوم تتمتع الولايات المتحدة بموقع قوة عسكرية لا يوجد لها مثيل"(مقدمة الرئيس).

ب. **إن المعضلة الامنية الموجودة منذ ما قبل نهاية الحرب الباردة اي "الارهاب" اضحت التهديد الرئيسي للامن العالمي الراهن**، غير أنها لا ترقى الى مرتبة التهديد الرئيسي إلا لأنها تتوفر - حسب نص الوثيقة - على حلفاء في مرتبة "دول مارقة" هي على عداء للولايات المتحدة و على اسلحة دمار شامل. و هكذا يشكل هؤلاء مجموعة واحدة من دون إبراز الأدلة على ذلك:"تحديات جديدة و قاتلة ظهرت من الدول المارقة و الارهابيين (....) خلال سنوات التسعينات شهدنا ظهور عدد صغير من الدول المارقة (...) التي تشترك في عدد من الصفات(...) [منها] ترهيب شعوبها(...) لا تولي أهمية للقانون الدولي(...) و هي مصممة على حيازة اسلحة الدمار الشامل(...) و تمول الارهاب حول العالم (...) و ترفض القيم الانسانية الاساسية و تكره الولايات المتحدة و المبادئ التي تؤمن بها) "(ص13 و 14).

ج. و في النهاية فان **المواجهة العسكرية ضد هذه "المجموعات الارهابية" ليست هي الهدف العسكري الرئيسي بل ان "تحطيم" السيطرة السياسية المعادية للولايات المتحدة في مجالات جغرافية محددة، ممثلة في دول بأسرها "الدول المارقة"، هي المهمة العسكرية الاكثر الحاحا**. غير ان طبيعة العدو - حسب الوثيقة- تفرض التخلي عن مفهوم "الردع "(Deterrence) و الذي لا يستلزم التدخل العسكري المباشر و قد كان مفهوما أساسيا يتحكم بالسياسة الخارجية الامريكية طيلة "الحرب الباردة". و في المقابل فان هذه المرحلة الجديدة تفرض ضرب هذه الدول دون انتظار تورطها في اعمال معادية، اي اعتماد سياسة "الحرب الاستباقية":"يجب علينا ان نكون متهيئين لوقف الدول المارقة و أعوانها من الارهابيين قبل ان يصبحوا قادرين على التهديد او استعمال اسلحة الدمار الشامل ضد الولايات المتحدة و حلفائها و اصدقائها (...) لقد مضت حوالي العشر سنوات حتى استطعنا ان ندرك الطبيعة الحقيقية لهذا التهديد الجديد (...) فلا يمكن ان نترك اعداءنا يضربوننا أولا(...) و كان [خلال الحرب الباردة] اسلوب الردع دفاعا ناجعا. لكن هذا الاسلوب المرتكز فقط على التهديد بالرد اصبح أقل نجاعة لمواجهة قادة الدول المارقة و الذين هم أكثر تصميما على المخاطرة و المراهنة بحياة شعوبهم و ثروات أممهم (...) و على مدى قرون اعترف القانون الدولي بأن الأمم لا تحتاج للتعرض الى اعتداء قبل ان يتمكنوا شرعيا من الرد للدفاع عن انفسهم ضد قوات تمثل خطرا وشيكا للاعتداء. لقد اشترط علماء القانون و القضاة الدوليون شرعية الاستباق بوجود تهديد وشيك كثيرا ما يتمثل في استنفار بيّن للجيوش و الاساطيل و القوات الجوية استعدادا للهجوم. يجب علينا ان نحيّن مفهوم التهديد الوشيك مع قدرات و اهداف اعداء اليوم. الدول المارقة و الارهابيون لا يعملون على مهاجمتنا باستعمال الوسائل التقليدية (...) عوضا عن ذلك يعتمدون على أعمال ارهابية و في امكانهم ان يستعملوا اسلحة الدمار الشامل(...) و لمنع او استباق مثل هذه الاعمال المعادية من قبل اعدائنا ستتصرف الولايات المتحدة، اذا دعت الضرورة، بشكل استباقي"(ص 14 و 15). من البديهي ان تكون احداث 11 أيلول/سبتمبر فاعلا رئيسيا في التبني الرئاسي لهذه الاستراتيجية و الإعلان عنها.

وبهذا المعنى فقد أصبح استباق العدو والحرب الوقائية فكرة مكرسة في السياسة الأمريكية، بل أكثر من ذلك أصبحت جزءا من استراتجيتها الجديدة. في استراتيجيتها السابقة كانت الولايات المتحدة تقوم بحروب إما بالأصالة وإما بالإنابة، ولكن بغطاء من "الشرعية الدولية"، إلا في بعض الحالات في أمريكا اللاتينية التي كانت تعد في أثناء "الحرب الباردة" مجال امريكا الحيوي. أما وبعد صدور هذه الوثيقة، التي

تعد بمثابة **انقلاب استراتيجي**، فقد كرست الولايات المتحدة فكرة التدخل المباشر وبقرار أمريكي صرف. فالولايات المتحدة ترى أن الحروب الإستباقية تعد، منذ هذه اللحظة فصاعدا، قرارا أمريكيا تمليه مصالح الأمن القومي وضرورته!! وبوضوح أدق فان الولايات المتحدة لم تعد بحاجة إلى الحلفاء والأصدقاء، أو حتى العملاء وخاصة بعد الحرب على العراق في 2003 وكذلك لم تعد العناصر الثقافية والإجتماعية للتدخل الأمريكي منفصلة عن العناصر العسكرية أو عن الإقتصاد [37].

في عام 2002، حدث إذن **انقلاب** ملحوظ في "الإجماع الوطني" الرافض للحرب الوقائية خلال الخمسينيات من القرن العشرين، حيث تقبلت الولايات المتحدة الأمريكية استراتيجية الحرب الاستباقية (التي كان يُطلق عليها في الخمسينيات اسم **الحرب الوقائية**) حسبما ورد في "عقيدة بوش". فمنذ صدور استراتيجية الأمن الوطني عام 2002، شغلت الحرب على العراق وسياسات الانتخابات الرئاسية الأمريكيين، فانصرفوا عن مناقشة أول استراتيجية قومية تصدر في أعقاب أحداث الحادي عشر من أيلول/سبتمبر 2001. إلاّ أن المنظرين الاستراتيجيين وخبراء الشؤون الدفاعية شرعوا في عملية تقويم مزايا وعيوب "الحرب الاستباقية" كاستراتيجية لخوض الحرب على الإرهاب، فكثُر الحديث عن مصطلحات مثل: "القانون الدولي"، و "تعدد الأقطاب"، و "الفاعلية العسكرية"، و "المصداقية الأخلاقية" وغير ذلك. فلم يعد التمييز بين **الحرب الاستباقية** و **الحرب الوقائية** الذي كان سائداً في حقبة الخمسينيات مطروحاً للنقاش، رغم أن الاستخدام الخاطئ لمصطلح "الحرب الاستباقية" بدلاً عن "الحرب الوقائية" قد يؤدي إلى نتائج غير محمودة.
فقد عرفت **الاستباقية** على انها **الهجوم على دولة هي على وشك القيام بعمل عسكري**. فمنذ وقت طويل سمح القانون الدولي والممارسة العملية بمثل هذا التحرك لإحباط خطر فوري جاثم وواضح.

أما **الوقائية** فقد عرفت على انها **إعلان الحرب ضد دولة يمكنها أن تمثل خطراً في لحظة مستقبلية معينة**.

وبتصعيدها لحملتها بعد الحادي عشر من أيلول/سبتمبر 2001، **خلطت** ادارة بوش بين هذين المفهومين، وذلك باستعمالها لكلمة "الاستباقية" لتبرير ما تبين انه حرب وقائية ضد نظام صدام حسين في العراق.

وكما قلنا سابقا فقد أشار (**ف. هيسبورغ**) مدير المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية في لندن إلى أن القانون الدولي الحالي يميز بينهما بوضوح، وربما يؤدي عدم الدقة في استخدامهما إلى الخلط بين الصديق والخصم.

كما تعدّ قضية **التهديد الوشيك** محوراً أساسياً في الأسئلة المطروحة حول شرعية الحرب الاستباقية (أو على الأصح الحرب الوقائية)، ففي نظر القانون الدولي - حسب إفادة أستاذ القانون الدولي (أنتوني كلارك آرند Anthony Clark Arend) - تعتبر الحرب الاستباقية شرعية لو اكتسبت مفهوم الحرب الوقائية، فالقانون الدولي يعترف بحق الدولة في اتخاذ عمل استباقي للدفاع عن نفسها فيما لو توفّر شرطان [38]:

(1) إثبات ضرورة ذلك العمل، أي إثبات أن دولة أخرى تمثل تهديداً وشيكاً عليها.
(2) إن العمل الذي تم اتخاذه يتناسب مع التهديد، وتجنّب الإفراط في استخدام القوة.

---

[37] برهان غليون، **العرب وعالم ما بعد 11 سبتمبر** (دمشق: دار الفكر، 2004)، ص 26.
[38] لمزيد من التفاصيل قارن:
Anthony Clark Arend and Robert J.Beck, *International Law and the Use of Force: Beyond the United Nations Charter Paradigm*, Routledge, 2013.

ومن جهة اخرى تستند "الحروب الاستباقية" على **قاعدتين** اساسيتين هما [39] :

- **الاعتماد على الضربات المباغتة دون انتظار الأدلة المؤكدة على عدوانية الطرف الآخر المستهدف**.
- **الاعتماد المحتمل على السلاح النووي**، وبالتالي فهي استراتيجية مفتوحة الاحتمالات ولا تتقيد بحدود الجغرافية السياسية ولا بالقواعد الناظمة للقانون الدولي.

واذا فككنا استراتيجية "الحروب الاستباقية" الامريكية الى مكوناتها أمكننا القول أنها تقوم على **فلسفة سياسية** تفترض وجود خطر محتمل من عدو مجهول يتهدد الأمن القومي للولايات المتحدة في كل لحظة، كما تقوم على **افتراض** أن لا يكون التهديد حاصلا بالفعل من دولة او منظمة لكي تخاض ضده/ضدها الحرب الوقائية، وإنما يكفي ان يتم تصوره من قبل مراكز التخطيط الاستراتيجي في (البيت الابيض) و (البنتاغون) للمبادرة الى تلك الحرب.

وبهذا يبدو جليا عدم مشروعية الحرب الوقائية في جميع أبعادها القانونية والأخلاقية، لأنها تسعى إلى تفسير القوة من خلال الرد ضد التهديد أو العدوان المحتمل. وقد أنجزت دراسات عديدة خاصة في هذا المجال، سعى أصحابها إلى تحريم الحرب الوقائية، واعتبارها خارجة عن نطاق الشرعية الدولية [40].

ماذا يعني "التهديد الوشيك"

من المعروف أن استراتيجية الحرب الاستباقية، التي هي محصلة لفكر "الصقور" في اليمين المحافظ الامريكي، حسبما ورد في "عقيدة بوش"، تجادل بأن عالم ما بعد 11 أيلول/سبتمبر، يتطلب إعادة النظر في معنى "التهديد الوشيك"، حيث إن انتشار أسلحة الدمار الشامل وارتباطها الوثيق بالإرهابيين قد ألغى المفهوم المألوف للضرورات التي نص عليها القانون الدولي، وبخاصة جوهر "التهديد الوشيك". وبهذا المعنى، لم تقدم "عقيدة بوش" تفسيراً واضحاً للتهديد الوشيك، بينما ظلت بنود القانون الدولي على حالها دون إدخال تعديلات عليها. وخلص خبير القانون الدولي (آرند كلارك) إلى أنه فيما لو قبل القانون الدولي تفسير "عقيدة بوش" الضمني للتهديد الوشيك، فإن الحرب الاستباقية ستصبح شرعية، حتى لو اعتبرت عملاً طائشاً وأحمقا من وجهة النظر السياسية [41].

ولكن السؤال المطروح هو: كيف يمكن إدخال تعريف جديد للتهديد الوشيك والحرب الاستباقية ضمن بنود القانون الدولي، خصوصاً وأنه لم ترد في بنود القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة إشارة للبيئة الاستراتيجية الحالية، التي يشكِّل فيها إرهابيون وليست دولا قومية تهديداً لأرواح الآلاف من المدنيين؟.

يطرح المفكر الاستراتيجي (**تيرانس تيلور**) ثلاثة معايير لوضع تعريف جديد لـ "التهديد الوشيك" في عالم ما بعد 11 أيلول/سبتمبر، وهي [42]:

أولاً: أن يشكل التهديد خطورة كبيرة، كتلك التي تشكّلها أسلحة الدمار الشامل.

ثانياً: أن تؤخذ وسائط الإطلاق في الحسبان عند تعريف التهديد، لأن اعتماد الإرهابيين على العمل السري والمفاجأة يحول دون إصدار إنذار مبكر، ولذا فإن التهديد العام قد يعتبر تهديداً وشيكاً في نظر القانون الدولي.

ثالثاً: إعلان الإرهابيين عن عزمهم على شن هجوم، كالبيانات التي يبثها تنظيم "القاعدة" عن نيتهم القيام بأعمال مدمرة أخرى ضد الولايات المتحدة.

---

[39] جهاد عودة، **الصراع الدولي: مفاهيم وقضايا**، الطبعة الاولى (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2006)، ص 58-59.

[40] من بين الاعمال المهمة في هذا المجال هناك كتاب Michael Walzer الموسوم "الحروب العادلة وغير العادلة". لمزيد من التفاصيل انظر:
Michael Walzer (2015). *Just and Unjust Wars: A Moral Argument with Historical Illustrations*, New York: 5th Edition, Basic Books, 2015.

[41] لمزيد من التفاصيل قارن: Anthony Clark Arend, International Law and the Preemptive Use of Military Force, *The Washington Quarterly*, Spring 2003, 26:2 pp. 89–103.

[42] ورد عند: صالح ياسر، **12 عاما على أحداث 11 سبتمبر وتداعياتها** (دراسة من سبع حلقات/الحلقة رقم 1-7). متاح على الانترنيت على الرابط التالي: http://www.iraqicp.com/index.php/sections/objekt/4629-12-11-2001-1-7

لقد أظهر فريق بوش قدرة ملحوظة على مباغتة الرأي العام الدولي بأجندته السياسية، مستفيدا من حالة الارتباك التي صاحبت أحداث الحادي عشر من أيلول/سبتمبر 2001، ومهيئا الأجواء داخل الولايات المتحدة وخارجها لتقبل مبدأ **"الحرب الاستباقية الوقائية"**، وهو ما مكنه في البداية من استقطاب تأييد دولي في الحرب على أفغانستان والعراق، وساعيا لتوظيف هذا التأييد في الحروب التالية على دول "محور الشر" (إيران وكوريا الشمالية) [43]، ومن ثم إطلاق جملة مبادرات سياسية وأمنية ترمي إلى إحداث تغيير واسع المدى في عدة أقاليم ، في مقدمتها الشرق الأوسط.

هذا مع العلم ان دارسي العلوم العسكرية والمختصين في التخطيط الاستراتيجي للعمليات الحربية وان كانوا يتفقون مع المفهوم السابق على انه يخص الضربات الوقائية، إلا أنهم يميزون بين هذا المفهوم السياسي والعسكري في آن واحد وبين الضربات الاستباقية، إذ يعتبرون أن **"الضربات الاستباقية"** مفهوم عسكري – استراتيجي وليس سياسي ويخضع لقيادة الجيش وآليات إدارتها للحرب بعد نشوبها أو قبل نشوبها بفترة قصيرة. وملخص وجهة نظرهم أن **الضربات الوقائية** توجه مبكراً عند اكتشاف نوايا بالهجوم لدى الخصم بغض النظر عن نشر وسائل هجومه أم لا، بينما **الضربات الاستباقية** توجه ضد قوات الخصم التي تم نشرها فعلاً في أوضاع هجومية مختلفة استعداداً لهجوم حقيقي، ويبدو أن الفرق عملياً مركّز في التخطيط لإدارة الحرب بعد توافر النوايا لخوضها لدى أحد الطرفين، ما يعني أن لا خلاف جوهري بين المصطلحين السياسي والعسكري من الناحية النظرية، باعتبار أن عنصر القيام بالفعل متوفر في كلا الحالتين [44].

خلاصة القول، أن **التطور الرئيسي** في الفكر الاستراتيجي الأمريكي، يتمثل في تبني **معادلة ثلاثية جديدة** تقوم من ناحية على **تحول إستراتيجية الأمن القومي الأمريكي من الاعتماد على مفهومي الردع والاحتواء، إلى الاعتماد على مفهوم العمل الوقائي** باعتباره الركيزة الأساسية في هذه الإستراتيجية، إلى جانب تطوير بنية القوات المسلحة الأمريكية والقوة العسكرية عموما، ومن خلال الاستفادة إلى أقصى درجة ممكنة من التطور في التكنولوجيا العسكرية.

اما في عهد الرئيس الامريكي الحالي، دونالد ترامب، وانطلاقا من شعاره العتيد "أمريكا أولا" فقد جرى التأكيد على اعادة ترتيب الاولويات ومن بينها تعزيز برامج التوسع في القوات المسلحة وتحديث برامج أسلحة "الردع" النووية الأميركية. وعلى صعيد خارجي ويراهن الرئيس ترامب على استخدام إستراتيجية "الضغط الأقصى" لتطويع الخصوم على المسرح الدولي، وهو ما تم تطبيقة بالنسبة لكوريا الشمالية وايران وليس وحدهما. وتتضمن هذه الإستراتيجية التلويح بمزيد من التهديد بالعمل العسكري والعقوبات الدوليّة الصارمة. وتدليلا على ذلك يعتقد الاميركيون أنهم أحضروا الطرف الكوري الشمالي إلى طاولة المفاوضات، وغير مقبول من هذا الطرف إلا أن يتجاوب مع الشروط الأميركية تجاوباً كاملاً، وإلاّ فإنّه سيواجه العواقب المدمّرة، واقلها تدميره نوويا!!.

---

[43] المقصود بدول "محور الشر، بحسب مقاربة ادارة بوش الابن، هي تلك الدول التى تتساهل مع المنظمات الإرهابية أو تؤويها وتساعدها وهم الذين يمتلكون اسلحة الدمار الشامل أو قادرون على تصنيعها أو التزود بها وترفض التعامل مع العالم الخارجى وتمثل تهديدا للنظام العالمى.

[44] قارن: ياسر قطيشات، **"الضربة الاستباقية" كاستراتيجية جديدة في العلاقات الدولية**، "الحوار المتمدن"، العدد 3284، 2011/2/21.